منطقة الساحل ومنطق المفاهيم : من الدولة الفاشلة إلى مسؤولية الحماية

عبد السلام يخلف *
كلية العلوم السياسية - جامعة قسنطينة 3
Ikhlef_abd@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 27/ 09 /2020* تاريخ القبول: 16/12/ 2020 * تاريخ النشر: 21/ 06 /2021

ملخص:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي واحدة من المناطق الهامة في استراتيجيات الدول الكبرى لأسباب تاريخية باعتبارها جزء من الامبراطورية الفرنسية في إفريقيا، وأمنية لأنها في حالة الفشل التام ستصبح مصدر تهديد لمصالح الدول الكبرى المتنافسة هناك وحتى للقارة الأوروبية بتصديرها للمهاجرين غير الشرعيين، واقتصادية باعتبار أنها منطقة تزخر بالموارد الأولية التي تحتاجها الدول الكبرى وخاصة منها اليورانيوم وهي منطقة تجذب إليها الشركات التي تتجاذب المصالح ومناطق النفوذ. الملاحظ أن الكثير من دول هذه المنطقة تعيش حالة مزرية من المشاكل العميقة والهيكلية التي تعاني منها كامل أنظمتها السياسية والاقتصادية ونشاطاتها في كل القطاعات مما جعلها تحتل المراتب الأولى في قوائم "الدول الفاشلة". لقد وجدت دول هذه المنطقة نفسها عرضة للتدخل الدولي من قبل القوى الخارجية بدعم من القانون الدولي والمنظمات الدولية التي اتبعت استراتيجيات جديدة تحاول القفز على العقبة الكبيرة في مجال التدخل والتي هي "سيادة الدولة" التي تحرصها المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة. نظرا لتجدد نوع المشاكل بعد نهاية الحرب البادرة وصاغت الدول الكبرى فلسفة جديدة للتدخل في العلاقات الدولية أسمتها "التدخل الإنساني" والذي تطور لاحقا إلى مبدأ أطلق عليه "مسؤولية الحماية" اي أن التدخل من طرف المجموعة الدولية أصبح واجبا معياريا. إن إعلان الألفية من طرف منظمة الأمم المتحدة قدم نموذجا إيجابيا عن صورة العالم المستقبلية لكن الذي يحدث في منطقة الساحل يؤشر للعكس تماما.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي، الدولة الفاشلة، نهاية الحرب الباردة، التدخل الإنساني، مسؤولية الحماية

Abstract:

The African Sahel region is considered to be one of the important areas in the strategies of the great powers for historical, security and economic reasons. It attracts companies that compete for interests and zones of influence but it has to be noticed that many countries in this region live in a miserable situation of deep problems that affect their entire systems and activities and make them occupy the first ranks of "the Failed States Index". They find themselves vulnerable to international intervention by outside powers with the support of international law according to the philosophy of humanitarian intervention and its evolution to the principle of the responsibility to protect.

Keywords: African Sahel, Failed State, End of the Cold War, Humanitarian Intervention, Responsibility to Protect.

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

تعتبر المرحلة الممتدة بين سنوات 1947 و 1970 والتي تأتي مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة حاسمة في تاريخ العلاقات الدولية لأنها شهدت تغيرات هامة ودرامية على المستوى الدولي باعتبار أن الدول التي كانت تشكل خارطة الإمبراطوريات الاستعمارية (والتي كان سكانها يلعبون دور العبيد) قد بدأت تحصل على استقلالها بواسطة ثورات هزت العالم وكتبت التاريخ بمعانيه الجديدة. بمجرد أن انتهت تلك الحروب التي تواجهت فيها القوى الاستعمارية والقوى الوطنية لتلك الدول الناشئة حتى بدأت سلسلة أخرى من النزاعات ذات طبيعة أخرى في مختلف بقاع العالم وأصبحت موضوعا لدراسات أكاديمية وسياسية كثيرة لكل منها حججه. الكثير من هذه الدراسات (التي نادرا ما ركزت على مخلفات الاستعمار والممارسات البشعة على هذه الشعوب وممارساتها الاجتماعية وخياراتها السياسية) أشارت إلى أن تلك الصراعات الداخلية تمثل فشلا ذريعا لتلك الدول ولهذا فإن فرضية "الدولة الفاشلة" (failed state) تقوم على مبدأ أن استمرارية الصراعات العنيفة داخل دولة معينة هو مؤشر قوي على الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الحادة التي تعاني منها الدولة. يتعرض هذا المقال إلى الخطر الكامن وراء المصطلحات وعلى رأسها مصطلح "الدولة الفاشلة" الذي أصبح يستعمل ليس لوصف حالة معينة لدولة ضعيفة وجدت نفسها في مأزق تنمية أو رشادة سيئة بل كأداة للتدخل في هذه الدولة من أجل ضمان مصالح معينة تفرضها المرحلة. ما معنى الدولة الفاشلة؟ ما هي مؤشرات الفشل؟ كيف تستعمل الدول الكبرى هذا المصطلح عموما في منطقة الساحل خصوصا؟

1. العالم الجديد في نهاية القرن العشرين

يرى الأستاذ إيكنبيري بأن النظام الدولي في نهاية القرن العشرين قد ارتكز على فكرة إيجاد ميزان للقوى يتميز بالاستقرار قادر على ضمان استقلال الدول والسلم الدولي وذاك ما يتقابل بشكل عام مع الوظيفة الأساسية للدولة ذات السيادة (G. John Ikenberry, 2001). في النصف الثاني من القرن العشرين خاصة تضاعفت الآمال من أجل بناء نظام دولي يدخل في الاعتبار قيما أخرى تدعمها القوى المهيمنة في العلاقات الدولية ومنها: دولة القانون، الحريات والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية أي طموحات نظام دولي جديد كما تم رسم معالمه من طرف المجموعة الدولية. المثال الهام هو اعتماد "إعلان الألفية" (UN Millenium Declaration) من طرف 150 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2000 (www.unesco.org). لقد حدد الإعلان جملة من القيم الأساسية للعلاقات الدولية للقرن 21 والتي تضم فيما تضم:

1- الحرية - للرجال والنساء الحق في أن يعيشوا حياتهم وأن يربوا أولادهم وبناتهم بكرامة وفي مأمن من الجوع والخوف من العنف أو القمع أو الظلم. وخير سبيل لضمان هذه الحقوق هو الحكم النيابي الديمقراطي المستند إلى إرادة الشعوب.

2- المســاواة - يجب عدم حرمان أي فرد أو أمة من فرصة الاستفادة من التنمية. ويجب ضمان المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص للرجل والمرأة.

3- التضامـن- يجب مواجهة التحديات العالمية على نحو يكفل توزيع التكاليف والأعباء بصورة عادلة وفقا لمبدأي الإنصاف والعدالة الاجتماعية الأساسيين. ومن حق الذين يعانون، أو الذين هم أقل المستفيدين، أن يحصلوا على العون من أكبر المستفيدين.

4- التسامح- يجب على البشر احترام بعضهم البعض بكل ما تتسم به معتقداتهم وثقافاتهم ولغاتهم من تنوع. وينبغي ألا يخشى مما قد يوجد داخل المجتمعات أو فيما بينها من اختلافات، كما لا ينبغي قمعها، بل ينبغي الاعتزاز بها باعتبارها رصيدا ثمينا للبشرية. وينبغي العمل بنشاط على تنمية ثقافة السلام والحوار بين جميع الحضارات.
5- احترام الطبيعة - يجب توخي الحذر في إدارة جميع أنواع الكائنات الحية والموارد الطبيعية، وفقا لمبادئ التنمية المستدامة. فبذلك وحده يمكن الحفاظ على الثروات التي لا تقدر ولا تحصى التي توفرها لنا الطبيعة ونقلها إلى ذريتنا. ويجب تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية غير المستدامة، وذلك لصالح رفاهنا في المستقبل ورفاهية ذريتنا.
6- تقاسم المسؤولية - يجب أن تتقاسم أمم العالم مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، والاضطلاع بهذه المسؤولية على أساس تعدد الأطراف. والأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الأكثر عالمية والأكثر تمثيلا في العالم يجب أن تؤدي الدور المركزي في هذا الصدد.

هي مجموعة من الطموحات كفيلة ببناء نظام دولي حقيقي لكن من الأهم الإشارة في البدء إلى أن النظام الدولي لم يكن يولي أهمية سوى لمحورين وهما استقرار السلم والأمن. كان المستوى المعيشي للمواطن شأنا داخليا مرتبطا بالدولة التي ينتمي إليها لكن المعطيات الجديدة تؤكد على أن نوعية الحياة التي يحياها الأفراد غدت طموح كل سكان الكرة الأرضية.

تحتاج هذه الإستراتيجية الجديدة إلى دراسة وتحليل لأنها تمس غالبية الشعوب الفقيرة والمحرومة المتواجدة في قارات تتعرض دوما لأزمات سياسية واجتماعية واقتصادية. تمثل إفريقيا المكان الأمثل لمثل هذه الأزمات التي تنخر كيان هذه المجتمعات التي حصلت حديثا على استقلالها وهي تكافح من أجل وجودها ومستويات للتنمية المقبولة التي راحت تنتظرها منذ مدة. تعتبر منطقة الساحل أكثر المناطق تعرضا لهذه المآسي التي تعصف بالسكان والأنظمة السياسية التي تحاول جاهدة التقدم في ظل ظروف من أصعبها في العالم.

1.1. الساحل الإفريقي كمنطقة للأزمات

أصل التسمية عربي ويشير إلى المنطقة جنوب الصحراء. جغرافيا يمتد الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر ويغطي منطقة انتقال بين الصحراء والسهوب بها مناخ متقلب يصعب من عمل الإنسان ويجعل المجاعة وغياب الأمن الغذائي من الخصائص الأساسية لها.(Abdecelem Ikhlef, 2010)

أما من الناحية السياسية فإن منطقة الساحل هي مجموع الدول المجتمعة داخل لجنة مكافحة الجفاف (Comité Inter-Etats de Lutte contre la Sécheresse au Sahel (CILSS) التي تم إنشاؤها في 1971 والتي تضم السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر وتشاد مع إضافة جزر الرأس الأخضر وغينيا بيساو. مع التقدم السريع للصحراء فإنه يمكن إضافة ليبيا، السودان، أثيوبيا، الصومال وكينيا.

أما التعريف الجيوبوليتيكي الموسع فيشمل قوس الأزمات الممتد من السودان إلى موريتانيا مرورا بتشاد والنيجر ومالي وما وراء حدود الجزائر الجنوبية وصولا إلى المغرب والمحيط الأطلسي. هذا التعريف أقرب إلى الواقع الدولي لأنه يشير إلى مصادر اللاأمن الواضحة أو الكامنة الكفيلة بزعزعة هذه المنطقة الإستراتيجية من خارطة العالم.

الساحل يشكل مجموعة من العوامل الأزماتية التي يمكن أن تتحد وتؤدي إلى أزمات عصيبة، طويلة في الزمن، قادرة على المساس بأمن المنطقة مثلما حدث مع أزمة دارفور بالسودان. تضاف إلى ذلك إمكانيات العدوى وانتقال

النزاع إلى دول مجاورة بفعل طبيعة الحدود بين هذه الدول والتي لها علاقة بالمميزات الجيوبوليتيكية وكذا عمل الدول الاستعمارية في تقسيم المنطقة بكيفية غير منطقية (اللامنطقي أصلا هو استعمارها منذ البداية).
الحقيقة هي أن الصحراء هي منطقة عبور، منطقة للجوء ومنطقة للنشاطات السرية وهي موضوع لكثير من المبادرات التي وضعتها القوى الكبرى. مباشرة بعد 11 سبتمبر 2001 فرضت المنطقة نفسها كمكان استراتيجي في المقاربة الشاملة لمحاربة الإرهاب تبعا لمنطق جعل الدول مسؤولة بعد مدها بالوسائل التكنولوجية والتدريب العسكري الخاص بمراقبة الحدود والإقليم وذلك بهدف منع تشكل منطقة رمادية لا تخضع لأية رقابة. (Damien Helly, 2015)
من جهة أخرى فإن الصحراء عامل يمحي الحدود ولذا فالساحل يعيد النظر في الحدود السياسية التي رسمتها الدول باعتبار أن التقسيم الاستعماري القديم قد أحدث هزة في الحدود الإثنية وأنماط العيش التقليدية وخاصة حرية تنقل الأشخاص والسلع. كانت المناطق الصحراوية الجافة دوما مكانا لتنافس القبائل الرحل بهدف مراقبة الطرق والواحات بحيث يعد الترحال عاملا للعيش وتصبح الوثائق الرسمية للحدود بين الدول (جواز السفر، الفيزا...) لا معنى لها. لقد حاولت دول الساحل منذ تشكلها إلى بذل جهود معتبرة من أجل تقوية أجهزتها الإدارية والسياسية والعسكرية وتجسيد مراقبتها الفعلية لإقليمها. غدت مسألة تركيز البدو الرحل والمزارعين إحدى الأولويات للحصول على التحديث وضمان السيادة وبناء الأمن الوطني ومراقبة حركات التمرد والعصابات الخارجة عن القانون.
هنا في هذا الحيز التحليلي في العلاقة التاريخية بين سلطة الدولة والسكان الرحل يمكن شرح الكثير من النزاعات في الساحل. فالسكان الرحل في كثير من الأحيان هم فاعلون أساسيون في هذه الصراعات التي في أغلبها حدودية. هنا يمكن قراءة حركات التوارق في مالي والنيجر. هناك تهديد مباشر لهؤلاء ولذا يدفعهم الخوف من فقدان قطعانهم ودوابهم وكذا منعهم من الترحال إلى المشاركة في عمليات تذر عليهم الكثير من الأرباح.
هناك نظرة أخرى ترى أن منطقة الساحل هي منطقة عازلة (tampon) تفصل ما بين حقلين استراتيجيين متمايزين وهما شمال إفريقيا أو إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء.

2.1. منطقة الساحل في اهتمامات الآخر

إن القوى الكبرى التي تملك الوسائل المادية والسلطة المعنوية لإدارة شؤون العالم قد بدأت تنشغل بالحالة المزرية لدول الساحل الإفريقي التي تناضل من أجل الخروج من عنق الزجاجة. بدأت هذه القوى بالموازاة مع المنظمات الدولية تولي أهمية كبيرة لهذه المنطقة التي تتكاثر فيها مشاكل متنوعة وذات مصادر متعددة.
هناك ثلاثة اهتمامات رئيسية في هذا المجال:
1- فشل الدول
الوضع الحالي هو نتاج تراكم مجموعة من العوامل الأزماتية التي لم تتمكن الدول من تجاوزها وأصبحت تهيمن على السياسات المحلية وتعيقها:

- النظام العشائري القبلي،
- الهيمنة الاستعمارية التي كسرت أو أقلبت الأنظمة الهرمية للسلطة التقليدية وجمعت أو فصلت بين القبائل برسم حدود لا تراعي الواقع الاجتماعي،
- التفاوت الجلي المؤسس للطبقات والذي حافظت عليه الدول التي خرجت للتو من الاستعمار (تهميش اقتصادي وسياسي).

لم تتمكن الدول الحديثة من التوصل إلى حوصلة حديثة تساهم في بناء دولة القانون التي تقوم على المساواة في الحقوق والواجبات وتضمن تكافؤ الفرص. باءت كل الفرص بالفشل وبقيت حتى الدول فيما بينها حبيسة الماضي ولم تتمكن من رسم معالم للتعايش الجديد في الداخل والخارج رغم جهود "منظمة الوحدة الإفريقية" التي تأسست عام 1963.

2- العسكرة.

إن استمرارية الأزمات تؤدي حتما إلى عسكرة الدول بشكل كبير والتي تجد نفسها محصورة بين تمرد داخلي وهجمات عسكرية خارجية. تتدخل القوى الخارجية في النزاعات المحلية مضيفة بعدا جديدا لها (يصبح النزاع مثلا شرق-غرب أو أمريكي- فرنسي). هذا المناخ يقضي على فرص اللجوء إلى ثقافة الحوار والتسوية ويدعم قانون القوة والعنف حتى في مجال العمل السياسي في الداخل. بهذا فإن تضافر العاملين يؤدي إلى إضعاف إمكانيات المراقبة المركزية للإقليم.

3- الفقر

إن الخصائص المميزة لدول الساحل تتمثل في تدهور الاقتصاد، ضعف وتآكل البنى الاجتماعية والتربوية، تدبدب إيرادات الموارد الزراعية إضافة إلى البطالة والفقر كعوامل إحباط وهذا ما يخلق عشا مواتيا لحركات التمرد والانفصال وكل أشكال التطرف.

إذا ما أضيف إلى هذا عامل عسكرة المنطقة والذي لا يساعد أبدا على انتشار الاستثمار الخارجي وبالتالي عرقلة عمليات التصنيع. مجمل الإيرادات المالية من الموارد المنجمية يتم تحويلها إلى النفقات العسكرية وإلى الجماعات القليلة التي تبتز أموال الضعفاء. فالشروط الطبيعية والعزلة تضاعف من تآكل اقتصاديات هذه الدول.

تشير وثيقة 2002 "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" إلى أن أمريكا الآن "أكثر تهديدا من طرف الدول الفاشلة منه من الدول القوية" (www.whitehouse.gov) . من الواضح أنه لا يمكن إهمال ما يحدث في هذه الدول باعتبار أن ذلك سينتقل في شكل عدوى إلى الدول المجاورة عابرا الحدود ومشكلا خطرا جديدا في الإقليم ولهذا فإن المناخ الدولي السائد اليوم لا يسمح بالنظر إلى هذه المنطقة بطريقة سطحية لا ترى الخطر جليا. فالمخاطر المحتملة يمكن أن تتجسد في أشكال متعددة، متحدة أو متفرقة ومنها:

1/ تشكيل ملجأ للإرهاب الدولي (عمليات، خطف الرهائن، القرصنة، قواعد التدريب.

2/ تشكيل منطقة رمادية تسهل عمليات تهريب الأسلحة، المخدرات، المركبات، المواد الأولية.

3/ مصدر هجرة عارمة لبلدان المغرب العربي وجنوب أوروبا.

4/ استثمار عائدات المواد المهربة بشكل واسع في دوائر تحتية للاقتصاد العالمي (تبييض الأموال).

5/ الموارد الإستراتيجية (النفط، الغاز، اليورانيوم) التي هي موضوع منافسة دولية، يمكن أن يتم تحويلها إلى أهداف معادية لمصالح الدول.

من الواضح اليوم أن الأمن والسلم الدوليين ليسا في مأمن من الأخطار المحدقة بهما لكن المفارقة أن الدول الكبرى لم تصبح خائفة من الدول القوية المنافسة لها بل من الدول الفاشلة أو من شيء يشبه "ما قبل الدولة"، من الدول التي تفقد كل إمكانية تسيير وإدارة المجال العام مما يعيقها عن القيام بواجبها على الساحة الدولية. أصبح مفهوم الدولة الفاشلة مصطلحا شائعا رغم ما يعتريه من عيوب.

2. الدولة الفاشلة : مخاطر المفهوم

أصبحت مسألة الدولة الفاشلة مسألة حيوية في أروقة الأمم المتحدة وغدت في قلب الإصلاحات التي تجريها المنظمة في السنوات الأخيرة بعد خلق "لجنة تدعيم السلام" (Peacebuilding Commission) سنة 2005 وبعدها انتشر المفهوم في كافة الدول والمنظمات الدولية.

عُرف المفهوم في سنوات التسعينيات حين توقفت دولة الصومال عن الوجود وتركزت أعمال الباحثين (Helman et Ratner) في عام 1993 على "الدول الفاشلة" (Failed States) & (Gerald B. Helman Steven R. Ratner, (1992-1993) وعمل الباحث (Zartman) عام 1995 على "الدول المنهارة" (Collapsed States) أي على الدول التي تتوقف عن العمل كوحدات مستقلة ,William Zartman) (1995. توسعت القائمة لتشمل هايتي، يوغوسلافيا، الإتحاد السوفياتي، السودان، ليبيريا وكمبوديا. مولت وكالة الاستخبارات الأمريكية منذ 1994 مشروع بحث بعنوان (The State Failure Task Force) بجامعة ماريلند (Gordon, Ruth, 1997) .

بعد 11 سبتمبر تمت الإشارة إلى أفغانستان من طرف كامل المسؤولين الأمريكيين آنذاك وعلى رأسهم وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس على أنها الدولة التي فشلت في مراقبة إقليمها وعلى إيجاد محاربي القاعدة الذين يهددون وحدة ترابها. المقابل لهذا المفهوم السياسي والعسكري هو مصطلح "الرشادة" (governance) و"بناء الدولة" (State Building) اللذين تم ربطهما بمسألة التنمية في الدول الهشة.

الدولة الفاشلة هي دولة تواجه مشاكل عويصة تهدد انسجامها واستمراريتها. بعض هذه الدول يجد صعوبات في تسيير المنافسات القبلية و الإثنية والدينية مما يؤدي إلى فوضى داخلية وخرق لحقوق الإنسان يتراوح بين غياب دولة القانون وصولا إلى قوافل النازحين والتصفية العرقية.

الدولة الفاشلة إذن عاجزة على مستويين:

1/ المستوى الداخلي، بحيث لا تستطيع مواجهة الخاصية الأساسية لمسألة السيادة وهي القدرة على بسط السلم في الأقاليم الوطنية وحماية السكان الذين يتواجدون داخل الحدود.

2/ المستوى الخارجي، لا تستطيع أن تلعب دورها كعضو في المجموعة الدولية.

هكذا أصبح مفهوم الدولة الفاشلة أداة لتصنيف الدول ووسيلة لدراسة وتتبع ديناميكيتها. فبعد أن تحدث (R. Rotberg) عن مفهوم "الدولة الفاشلة" أنشأ "قائمة الدول الفاشلة" (Failed State Index) التي تنشر في كل سنة منذ 2005 على صفحات مجلة "السياسة الخارجية" (Foreign Policy) بالتعاون مع مؤسستين كبيرتين في مجال التمويل وهما "خزينة السلام" (Fund for Peace) ومؤسسة كارنيجي للسلم الدولي (Carnegie Endowment). يدعي أنه يدرس ويبوّب كافة دول العالم ويرتبها حسب درجة خطر الفشل وهذا بإدخال 12 مؤشرا.

1.2- خصائص الدولة الفاشلة ومؤشرات قياسها

كيف نعرف أن دولة ما فاشلة أو في طريقها للانهيار؟

A failed state is "a government that has lost control of its territory, or of the monopoly on the legitimate use of force".

تصبح الدولة فاشلة عندما تفقد الحكومة المركزية سيطرتها على أراضيها واحتكارها لشرعية استعمال القوة. (Robert Rotberg, 2004)

الملاحظ أنه ثمة مقدمات حادة للفشل:

- بعض الدول لا تتمكن من الاحتكار والاستخدام الشرعي للقوة مما يعرضها للاضطرابات.

- بعض الأنظمة تنقصها السلطة الكافية لاتخاذ قرارات جمعية.
- بعض الأنظمة ليست لها القدرة على تقديم الخدمات المجتمعية.
- في بعض الدول تفشل الأجهزة في جمع الضرائب و تلجأ الجماهير للسوق السوداء و يلتحق بعضها بحركات للعصيان المدني.

الدول الفاشلة على المستوى الخارجي قد تكون سيادتها مقيدة تلقائيا من خلال:

- فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية.
- تواجد قوات مسلحة خارجية على أرضها.
- بعض القيود العسكرية الأخرى (مثل حظر الطيران في إحدى المناطق داخل المجال الجوي للدولة).

يستند تعريف الدول الفاشلة على منهجية محددة تستعمل 12 مؤشرا للقياس و هي:

* المؤشرات الاجتماعية:

1/ Demographic Pressures تصاعد الضغوط الديمغرافية: (زيادة السكان، وسوء توزيعهم، والتوزيع العمري، والنزاعات المجتمعية الداخلية... إلخ).

2/ Refugees and Displaced Persons اللاجئين والمهجرين: الحركة السلبية والعشوائية للاجئين أو الحركة غير النظامية للأفراد تخلق معها حالة طوارئ معقدة (ينتج الأمراض، ونقص الغذاء والمياه الصالحة، والتنافس على الأرض ومشكلات أمنية للدولة...).

3/ Group Grievance الميراث العدائي الشديد يجعل الجماعات المظلومة تنتظر الثأر (عدم العدالة، والاستثناء السياسي والمؤسسي، وسيطرة أقلية على الأغلبية...).

4/ Human Flight الفرار الدائم والعشوائي للناس (هجرة العقول، وهجرة الطبقات المنتجة من الدولة، والاغتراب داخل المجتمع).

* المؤشرات الاقتصادية:

5/ Uneven Development غياب التنمية الاقتصادية لدى الجماعات المتباينة (عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل، ومستويات الفقر، وتزايد النزعات الإثنية لهذه الأسباب...).

6/ Economic Decline الانحطاط الاقتصادي الحاد (الدخل القومي، وسعر الصرف، والميزان التجاري، ومعدلات الاستثمار، وتقييم العملة الوطنية، ومعدل النمو، والتوزيع، والشفافية والفساد، والتزامات الدولة المالية...).

* المؤشرات السياسية:

7/ Delegitimization of State فقدان الدولة للشرعية يؤدي إلى "إجرام الدولة" (فساد النخبة الحاكمة، وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية، وضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية ما يكثر مقاطعة الانتخابات وانتشار التظاهرات والعصيان المدني... وانتشار جرائم ترتبط بالنخب الحاكمة...).

8/ Public Services التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة (ألا تؤدي الدولة وظائفها الجوهرية مثل حماية الناس، والصحة والتعليم والتوظيف، تمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة وقوات الأمن والبنك المركزي والعمل الدبلوماسي...).

9/ Human Rights الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان (الحكم العسكري، وقوانين الطوارئ، والاعتقال السياسي، والعنف المدني، وغياب القانون، وتقييد الصحافة، وخوف الناس من السياسة...).

10/ Security Apparatus تشتت الأمن قد يخلق دولة داخل الدولة (ظهور نخبة عسكرية داخل الجيش، وهيمنة النخبة العسكرية، وظهور النزاعات المسلحة، وظهور قوة أمنية وتوازي الأمن النظامي للدولة...).
11/ Factionalized Elites تنامي الانشقاقات داخل النخب بالدولة (الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة، واستخدام النخبة الحاكمة لنغمة سياسية قومية تذكر بتجارب وحدوية قومية مثل صربيا الكبرى أو التطهير الإثني...).
12/ External Intervention تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين (التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليا في الدولة أو جيشها أو جماعات فرعية بها، وتدخل قوات حفظ السلام والقوات الدولية...).
يأخذ كل مؤشر 10 نقاط ليكون مجموع النقاط التي تحتسب للدولة 120 نقطة، ويكون أعلى الدول حصولا على النقاط هي الأكثر تعرضا لخطر الفشل وهكذا تنازليا حسب ترتيب الدول داخل الدليل. (Jonathan Di John, 2008)
من الهام الإشارة إلى ثلاث ملاحظات:
1/ إذا كانت منطقة الساحل هشة فإن ذلك يعود أساسا إلى جغرافيتها التي تخلق مجالا مناسبا لكل المطالب. رغبة المواطنين في الهروب من الطبيعة الوعرة تتجلى في الرغبة الثورية التي غالبا ما يتم استغلالها وتوظيفها من طرف القوى الخارجية.
2/ تفادي العراقيل أي إضافة مخاطر جديدة إلى أخرى دون الأخذ بعين الاعتبار صلابة دول الساحل وقدراتها في اتخاذ قرارات لإدارة الأزمات المستقبلية والمواجهات المختلفة، وهكذا فإن لعبة الفاعلين تؤدي إلى خلط الأوراق وعدم معرفة شكل الصراعات في المنطقة.
3/ الساحل هو منطقة لم يبدأ فيها الاهتمام بالشأن الديموغرافي إلا مؤخرا ولذا فإن الزيادات غير المنظمة لعدد السكان انعكست سلبا على التوازنات الداخلية التي تتميز أصلا بالهشاشة. تم الإعلان عن جملة من الأخطار في هذا الصدد: التغيرات المناخية بفعل الاحتباس الحراري أدت إلى خلق لاجئين نحو المدن، تشكل تجمعات سكانية من الأهالي، تصاعد التوترات بين الدول وغيرها. (John W. Harbeson and Donald Rothchild, 2009).

2.2. دور القوى الخارجية ومخاطر التدخل في منطقة الساحل

إن النظرة الإستراتيجية للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة انحصرت في البعدين الاقتصادي والإنساني. لكن الواقع الإفريقي فرض نفسه على الساحة الدولية وتعدى الصورة النمطية التي يحملها الغرب عنه ولذا جاء وقت مراجعة الحسابات. فالحروب الإثنية وانتشار المليشيات في المجتمع جاء على أنقاض "الدول المستوردة" التي ينقصها في مجمل الأحيان عنصر الشرعية إضافة إلى "الكوارث الإنسانية" التي تجر الكثير من اللاجئين. انتشار الحركات الإسلامية يبعث على الخوف من استقرار الشبكات الإرهابية وكذا القوى الخارجية الكبرى المتنافسة على الوصول إلى منابع الثروات الطاقوية وكذا المناجم الإستراتيجية.
ترى الدول الأوروبية أن الدفاع عن المصالح الأوروبية في إفريقيا يتطلب نظرة واضحة وانتقائية للأمكنة والأقاليم التي يمكن التدخل فيها (من يتذكر رواندا التي راح ضحية حربها الأهلية مليون شخص). منطقة التدخل بالنسبة إليهم (كدول منفردة، كدول متحدة، أو كدول تحت إمرة الأمم المتحدة) يحدها البحر الأبيض المتوسط شمالا، المحيط الأطلسي وخليج غينيا غربا، ومجموع البحر الأحمر والخليج العربي والخليج الفارسي شرقا. أما من الجنوب فإن دولة جنوب إفريقيا قادرة على لعب دور القوة الإقليمية بالاشتراك مع القوى الكبرى.

في مرحلة المسؤوليات هذه فإن خليج غينيا ودوله المنتجة للنفط (الغابون، نيجيريا، أنغولا) تعد دولا مهمة لمد أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بالطاقة. ثم إن قدرة الأوروبيين على التدخل عسكريا في المنطقة في آخر المطاف هي التي تتحكم في حرية تحرك التدفق. أهم المفاهيم هنا هي الاستقرار السياسي والأمن الطاقوي.
في المنطقة الشرقية تم وضع القرن الإفريقي تحت المد الإسلاموي وأصبحت الصومال جزءا من جبهة الحرب على الإرهاب في حين تدعم الولايات المتحدة الأمريكية الاستعداد العسكري الإثيوبي للتدخل. إن ذلك ينبع من نظرة البنتاغون الأمنية التي ترى أن القرن الإفريقي والشرق الأوسط ينتميان إلى نفس الساحة الجيواستراتيجية أي جنوب غرب آسيا. منذ 2002 يتواجد الجيش الأمريكي في جيبوتي التي كانت تعتبر لمدة طويلة منطقة فرنسية قوية إضافة إلى حضور مسائل النفط (التصدير من ميناء السودان والعبور بباب المندب) Neil Melvin. N., (2019).
تمتد منطقة الساحل من شواطئ المحيط الأطلسي لغرب إفريقيا حتى البحر الأحمر وهي منطقة شاسعة يخشى من انتشار الشبكات الإرهابية فيها ولذا تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمبادرة لمحاربة الإرهاب عبر الصحراء (The *Trans-Sahara Counterterrorism Initiative* (TSCTI)) والتي نقلت في 2008 السلطة إلى قيادة "أفريكوم" بعد أن تحولت إفريقيا إلى حقل واسع للعمليات العسكرية. راحت الدول الأوروبية عبر اتحادها الأوروبي والحلف الأطلسي تساند أعمال الوحدة الإفريقية. من أجل الحد من الانتشار الجغرافي لأزمة دارفور وانتقالها إلى أراضي تشاد وإفريقيا الوسطى، راحت فرنسا والاتحاد الأوروبي يستعدان لنشر قوات عسكرية تساهم في حل الأزمة الإقليمية سياسيا بالتعاون مع الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة (قرار 23 جويلية 2007). منذ سنوات عديدة والإتحاد الأوروبي يحاول ضمان الاستقرار لدولة الكونغو والخوف من انتقال عدوى السودان إليها. الحقيقة أن تدخل أوروبا في النزاعات والمسارات السياسية بالقارة الإفريقية جاء مع تنامي دور الفواعل الكبيرة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف من خلال تواجدها إلى إقامة قاعدة عملياتية عظيمة (Africa Command) وهذا ما سوف يشجع الحلف الأطلسي على التدخل أكثر في الشؤون الإفريقية. أما روسيا فإنها لا تهمل إفريقيا أبدا وتحاول الدفاع عن السودان (قبل التقسيم) داخل الأمم المتحدة لكن الأهم هو سياسات الصين (مؤتمر الصين-إفريقيا ببكين، 3-5 نوفمبر 2006). تضمن إفريقيا (أنغولا والسودان) 30 بالمائة من حاجيات الصين للنفط لأن الصين لا تربط تعاونها مع الدول بشروط سياسية.
في سنة 2005 وافق المجلس الأوروبي على وثيقة "إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه إفريقيا" وبدأ الإتحاد يساند الإتحاد الإفريقي في بناء نظام إقليمي للأمن الجماعي. إن تمويل ونشر القوة العسكرية الأوروبية في تشاد وإفريقيا الوسطى هو الامتحان الحقيقي لإرادة الأوروبيين المشتركة في التأثير على مسار الأحداث في المنطقة.
مهما يكن فإن المنافسة الأوروبية الأمريكية في المنطقة ليست علاقات عدائية بل هي عمليات متكاملة على المستوى الدبلوماسي والعسكري والإنساني تحاول خلق "محور للخير" ولا ترى أبدا في الدفاع عن مصالحها من جهة واحترام قواعد السلوك العادل من جهة أخرى أي تناقض.
في سنة 2000 وبناء على دعوة من الأمين العام للأمم المتحدة تبنت الحكومة الكندية تأسيس اللجنة الدولية حول التدخل وسيادة الدولة (International Commission on Intervention and State Sovereignty) والتي أصدرت تقريرا بارزا عام 2001 يحمل عنوان "مسؤولية الحماية" (The Responsibility to Protect (ICISS, 2001). ارتكزت توصيات اللجنة على الفكرة القائلة بأنه في حالة ما إذا رفضت دولة أو عجزت عن حماية مواطنيها من الأذى فإن مبدأ "عدم التدخل" يترك مكانه لمبدأ "مسؤولية الحماية" وبذلك تم تعويض مفاهيم التدخل الإنساني بحق التدخل ثم بواجب التدخل ثم بمسؤولية الحماية.

الإشكالية التي وقفت في وجه التدخل هي مسألة السيادة لكن التقرير قدم مفهوما للسيادة من جانب المسؤولية تم اختصاره في ثلاثة مبادئ:

1- يشير ضمنيا إلى أن سلطات الدولة مسؤولة عن وظائف حماية الأمن وحياة المواطنين وترقية رفاهيتهم.

2- يقترح أن السلطات السياسية الوطنية مسؤولة أمام مواطنيها في الداخل والمجموعة الدولية بواسطة الأمم المتحدة في الخارج.

3- ممثلو الدولة مسؤولون عن أفعالهم.

أثنى البعض على التقرير وانتقده البعض لاهتمامه بالأبعاد القانونية في حين أن المشكلة الحقيقية تكمن في كيفية حشد الدعم الكافي من قبل الدول الغنية للقيام بالتدخل (Adam Roberts, (2002 ثم أنه يمكن استعمال مسؤولية الحماية ضد الدول الضعيفة لأن التقرير لم يبين كيفية الضغط على الدول القوية ودفعها إلى احترام هذا المبدأ (David Chandler, 2004). ولقد لخص الأخضر الإبراهيمي ذلك بقوله أن مسؤولية الحماية كانت فكرة طيبة لكنها بعيدة عن الواقع لأنها إذا ما كانت موجودة فعلا لكانت المجموعة الدولية تدخلت فورا في الصومال وفي مناطق الأزمات الأخرى (Lakhdar Brahimi, 2006).

الحقيقة من التدخل الإنساني هي استعماله كأداة لغزو دول ما كان عامل السيادة يسمح بذلك. تحولت السيادة المطلقة إلى سيادة محدودة ثم إلى سيادة تشاركية ثم إلى سيادة مسؤولة. يمكن للدول القوية التدخل في دولة ما في حالة حصول إبادة جماعية والجرائم ضد الإنسانية في حدود الأمن الجماعي (Farer, T.J. et all., 2005). لا أحد يقول من يحمّل القوى الخارجية حصول الإبادة (بلجيكا في رواندا مثلا وأمريكا وفرنسا في مالي) إضافة إلى أن الإبادة في حد ذاتها عنصرا ثانويا.

حين تقرر الدول الكبرى التدخل في أماكن ما لحماية مصـــالحها فإنها تســـتنفر كل مل لديها من أدوات مادية وبشـرية للوصـول إلى أهدافها. الدولة الفاشـلة تطلب التدخل كشـرط أولي وهنا يصـبح التدخل شـرعيا في عرف القانون الدولي. منطقة الســـاحل هي إحدى الأماكن التاريخية التي لن تفرط فيها فرنســـا بدعم من أمريكا والدليل على ذلك هو أن الأراضـــي التي حددتها فرنســـا عام 1957 لضـــمها إلى التراب الفرنســـي في إطار ما أســـمته (l'Organisation commune des régions sahariennes, OCRS) التي تم التخلي عنهـا في 1962 بسـبب اسـتقلال الجزائر هي نفس المسـاحة التي حددتها اليوم قوات الأفريكوم (Manlio Dinucci, 2019). الهجمة الاقتصـادية الفرنسية يبدو أنها تحتاج إلى دعم عسكري كي تستمر والقوة الاستعمارية التقليدية مـا زالـت تقف في وجـه أي تقـارب صـــيني مع الدول الإفريقية وتحاول احتكار الموارد الأولية والثروات بطرق مختلفة ومفاهيم متنوعة قد تكون الدولة الفاشلة أو مسؤولية الحماية. هنا تكتمل الدائرة.

خاتمة:

يخلص هذا المقال إلى أنه لا يمكن لكل الدول الإفريقية وعلى رأسها دول الساحل وخاصة الجزائر إهمال أيا من هذه المشاكل التي تعتري منطقة الساحل وخاصة منها الإرهاب الذي راح يعصف بكل شيء ويحدث أضرارا جسيمة ويجلب التدخل الأجنبي مانحا إياه الذريعة اللازمة لفعل ذلك وتخطي حاجز السيادة المطلقة للدولة تحت غطاء الدولة الفاشلة التي تمنح المجتمع الدولي ذريعة تعطيه الحق للتدخل في أي دولة من دول العالم، الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتي تتغذى على المخدرات والسجائر والأسلحة وتبييض الأموال، الهجرة السرية التي تتأتى من ضعف الدول في تقديم الخدمات وضمان مناصب الشغل وتقود إلى فقر الشباب الذين يفضلون الهروب من بلدانهم المهترئة والعاجزة ومدنهم البائسة ولقاء حتفهم في أعالي البحار خيرا من البقاء أكلة للموت البطيء في مواقف درامية تلتهم أحلامهم يوميا. لمواجهة هذه الوضعية، و من التوصيات الأساسية لهذه البلدان التي تعاني من هذه المشاكل المتعددة الأنواع والمستويات أن تكون لها نظرة واضحة وإستراتيجية صلبة بعيدة عن كل المفاهيم

التي أنتجتها قوى خارجية من أجل تحركات تكتيكية وذاك ما بدا من خلال تمسكها بمبدأ "عدم التدخل" والبحث عن حلول سياسية تنتمي إلى عالم القوة الناعمة تساعد الدول الفقيرة على النهوض وليس الفشل. كل عمليات التدخل التي يتم التحضير لها في الدوائر المغلقة (لم تعد العلبة السوداء التي تحدث عنها دايفيد إيستون بذاك السواد) والتي ستحدث في المستقبل القريب ستقول الكثير من الحقائق التي هي اليوم في عداد التكهن والخطابات السياسية. إن مفهوم "الدولة الفاشلة" يتم استعماله من قبل الدول الكبرى كحيلة لتخطي سيادة الدولة التي تعتبر عقبة في وجه تحركها ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لكن الواقع وخاصة في منطقة الساحل كشفت الاستراتيجيات المعرفية التي تتبعها الدول المتقدمة كي تواصل هيمنتها على الدول الفقيرة وتسمي الآليات الاستعمارية الجديدة بمسميات أقل حدة مثل "التدخل الإنساني" أو "مسؤولية الحماية" التي تحولت إلى استراتيجيات في أيدي الدول المسيطرة على النظام الدولي وهذا من أجل خلق نظام دولي جديد تقوم كل كتلة من الدول بدورها و لن تنجو منطقة الساحل من لعب هذا الدور الذي يتم رسمه لها اليوم.

المراجع

الكتب:

John W. Harbeson and Donald Rothchild (2009) (Eds.), *Africa in world politics : reforming political order*. (4th ed). Boulder, USA, Westview Press.

G. John Ikenberry, (2001), *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars*. Princeton Studies In International History And Politics. Princeton, New Jersey, USA: Princeton University Press.

Robert Rotberg, (2004) (Ed.) , *When States Fail : Causes and Consequences*. Princeton, USA, Princeton University Press.

William Zartman, *(*1995), *Collapsed States*: *The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority*. London, Lynne Rienner Publishers.

المجلات

Lakhdar Brahimi, (2006) “Interview of Andreas Ross with Lakhdar Brahimi”, *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, Vol.129, June, p.6.

David Chandler, (2004), “The Responsibility to Protect? Imposing The Liberal Peace”. *International Peacekeeping*, Vol.11, N°1, , pp.59-81.

Farer, T.J. with Archibugi, D., Brown, C., Crawford, N.C., Weiss. T.G., and Wheeler, N.J., (2005) “Roundtable: Humanitarian Intervention after 9/11,” *International Relations*, vol. 19, no. 2, pp. 211-250.

Gerald B. Helman & Steven R. Ratner, (1992-1993) “Saving Failed States”, *Foreign Policy*, N°89, Winter, pp.3-20.

Abdecelem Ikhlef, (2010), "Le Sahel défaillant: arc de tous les risques". Numéro intitulé - Terrorisme : le Sahel de tous les enjeux. *Horizons de la Géostratégie*, magazine mensuel supplément du journal Horizons, mars, pp-4-6.

Adam Roberts, (2002) "The Responsibility to Protect: Report of The International Commission on Intervention and State Sovereignty", Survival, Vol.44,N°4, , pp.157-161.

Gordon, Ruth. (1997), "Saving Failed States: Sometimes a Neocolonialist Notion." *American University International Law Review* 12, no. 6, pp. 903-974.

التقارير

Jonathan Di John, (2008), Conceptualising the Causes and Consequences of Failed States: a Critical Review of the Literature, Working Paper No. 25 - Development as State-Making. Retrieved on 23 06 2020 from https://www.files.ethz.ch/isn/57427/wp25.2.pdf

Damien Helly, Lori-Anne Théroux-Bénoni, Greta Galeazzi, Ibrahim Maïga et Fatimata Ouédraogo, (2015), Stratégies Sahel : L'impératif de la coordination, ISS Institut D'études De Sécurité, Note d'analyse 76, mars. Retrieved on 04 07 2020 from https://ecdpm.org//wp-content/uploads/Strategies-Sahel-ISS-ECDPM-Mars-2015.pdf

International Commission on Intervention and State Sovereignty, (2001) "The Responsibility to Protect: Report of the ICISS. International Development Research Center, Ottawa, Canada. Retrieved 01 08 2020 from https://www.globalr2p.org/resources/the-responsibility-to-protect-report-of-the-international-commission-on-intervention-and-state-sovereignty-2001/

Neil Melvin, (2019), "The New External Security Politics Of The Horn Of Africa Region", *SIPRI Insights on Peace and Security*, N° 2019/2. Retrieved on 01 08 2020 from https://sipri.org/sites/default/files/2019-04/sipriinsight1904.pdf

المواقع الالكترونية

Manlio Dinucci, (2019), *Le « Grand jeu » des bases militaires en Afrique*. Retrieved on 25 07 2020 from https://www.voltairenet.org/article204743.html

http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED_new/pdf/Standards_and_Norms/UN_Mill_Ara_.pdf Retrieved 24 06 2020

www.whitehouse.gov/nsc/nssall.html Retrieved 13 05 2020